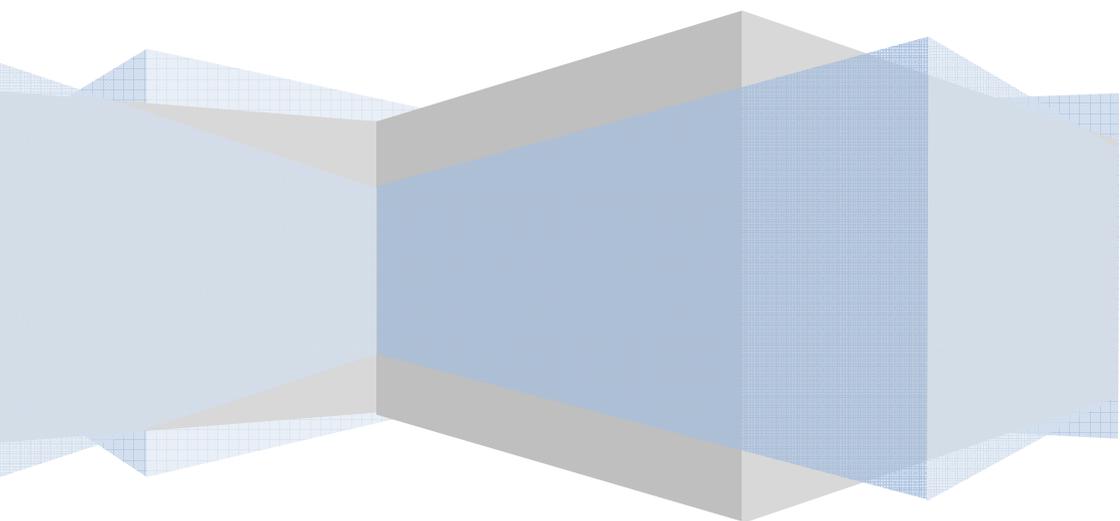


التحديات التي تواجه القدس ومقدساتها

خليل التفكجي



تلعب الحدود السياسية دوراً هاماً في تحديد العلاقة ما بين رجل القانون والسياسي والمؤرخ والجغرافي، إذ أن لكل واحد منهم وجهة نظر مختلفة، فرجل القانون يحدد الحدود التي تخضع للسيادة وإشراف السلطة وإخضاعها لقوانينها. بينما يحدد السياسي النظام الأيدولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما الجغرافي فهو يهتم بدراسة الحدود السياسية باعتبارها جزءاً من (اللاندسكيب)^١. ولا شك في أن جميع هذه العناصر لعبت دوراً هاماً في ترسيم حدود بلدية القدس. وترجع أهمية موقع القدس الجغرافي إلى أنه يجمع بين ميزة الانغلاق وما يعطيه من حماية للمدينة. وميزة الانفتاح وما يعطيه من إمكان الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة. وترجع هذه الأهمية أيضاً إلى مركزية موقع القدس بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي، وهذا كله يؤكد الأهمية الدينية والعسكرية والتجارية والسياسية. فقد اختير موقع القدس بما يجمع من صفات الانغلاق والانفتاح ليكون نقطة نشوء الديانتين اليهودية والمسيحية، ومركز إشعاع لهما. وجاء الإسلام بعدئذٍ ليربط بين مكة والقدس روحياً ومادياً واكتسب موقع القدس الجغرافي أهمية خاصة نظراً للحماية الطبيعية التي تزيد في الدفاع عنه، ولا يقل موضع المدينة عن موقعها، فهو موضع ديني دفاعي يجمع بين طهارة المكان وسهولة الدفاع عنه، نشأت النواة الأولى لمدينة القدس على تلة الضهور (تل اوفل) المطللة على قرية سلوان في الجزء الجنوبي الشرقي من المسجد الأقصى. وقد اختير هذا الموضوع الدفاعي لتوفير أسباب الحماية والأمن لهذه المدينة الناشئة. وساعدت مياه عين سلوان في المنطقة على توفير المياه للسكان^٢. ويحيط وادي قدرون (النار) من الناحية الشرقية في حين يحيطها وادي الربابة (هنوم) من الناحية الجنوبية الغربية، وجورة العناب من الناحية الغربية. وكونت هذه الأودية الثلاثة خطوطاً دفاعية طبيعية جعلت اقتحام القدس القديمة أمراً صعباً إلا من

^١ محمد محمود الاديبي: حدود فلسطينية دراسة تحليلية لوثائق الانتداب تونس / المنظمة العربية للتربية

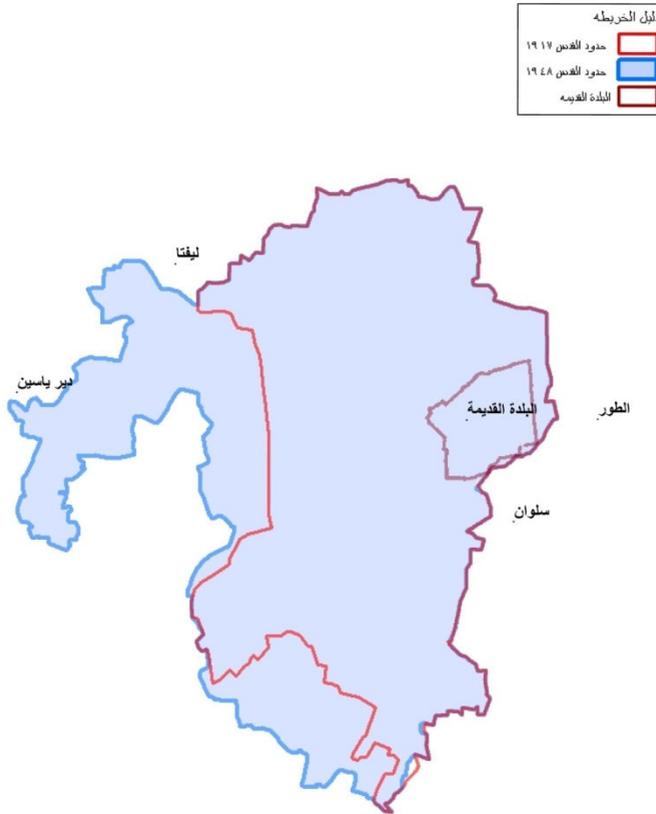
والثقافة والعلوم / معهد البحوث الدراسات العربية ١٩٧٦

^٢ الموسوعة الفلسطينية ..ص ٥٠٨.

الجهتين الشمالية والشمالية الغربية. وأحيطت المدينة بالأسوار، ثم بدأت بالتقلص حتى بنى السلطان العثماني (سليمان القانوني) السور الحالي محددًا حدود القدس القديمة جغرافيًا، بعد أن كان سورها يمتد شمالًا حتى وصل في مرحلة من المراحل إلى منطقة المسجد المعروف (مسجد سعد وسعيد). وفي عام ١٨٦٣ تأسست أول بلدية للقدس. وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الأحياء اليهودية تظهر طابع هذه الحدود.



حدود بلدية القدس ١٩١٧-١٩٤٨



لتبدأ في رسم الحدود السياسية لمدينة القدس . * ومن أجل هدف أيديولوجي أقيم حي (يمين موشيه) عام ١٨٥٠ في منطقة جورة العناب ليكون نواة لأحياء يهودية تقام خارج الأسوار باتجاه الجنوب الغربي والشمال الغربي والغرب . ثم أقيم حي (مئة شعاريم) في منطقة المصراة، و(ماقور حاييم) المسكوبية في عام (١٨٥٨). وتمكنت الحركة الصهيونية العالمية وبالتواطؤ مع البريطانيين من الضغط على العثمانيين لاستصدار مجموعة من الفرمانات التي سمحت لليهود بإقامة عدد من المؤسسات في مدينة القدس ، فأقامت الحركة الصهيونية العالمية مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية في مدينة القدس وكذلك مقر الوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي (كيرن هيسود) والصندوق القومي اليهودي (هيكرن هكيمات) إضافة للمجلس الوطني للتشوف (الاستيطان) ومركز اللجنة القومية اليهودية أعلى سلطة سياسة إدارية في فلسطين والتي أقيمت سنة ١٩٢٠ وجعلت القدس مقراً للجامعة العبرية التي تأسست عام ١٩٢٥ وكذلك مستشفى هداسا الذي أسس سنة ١٩٣٥ .^١ ونتيجة لنشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة الغربية من مدينة القدس، ونتيجة للزعم الصهيوني والصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية ، بأن القدس كانت دائماً ذات أغلبية يهودية، علماً بأن مساحة الحي اليهودي بالبلدة القديمة بمدينة القدس لم تتجاوز (٥ دونمات) وعدد سكانه لم يتجاوز السبعين أسرة،^٢ فإن حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث امتد الخط من الجهة الغربية عدة كيلومترات (جبعات شأؤول، سككات مونتفيوري، بيت هاكيرم ، سككات هبوعليم ، بيت فجان) التي تبعد ٧ كم عن أسوار المدينة، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الجنوبية والشرقية على بضعة مئات من الأمتار، ووقفت

* المقصود : رسم الحدود السياسية البلدية نابع من ضم أحياء يهودية دون الأحياء العربية من أجل خلق أغلبية

يهودية لهدف سياسي .

^١ أحمد غنيم : القدس نداء أخير ١٩٩٩ / ص ٤٨

^٢ زكي حسن نسبه : اليهود في القدس الإسلامية بعد الفتح العمري وحتى القرن التاسع عشر / ١٩٩٥ .

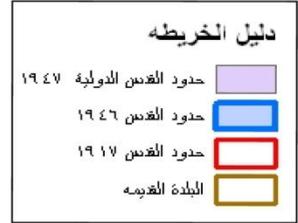
أما المخطط الثاني لحدود البلدية، فقد وضع عام ١٩٤٦ بقصد توسيع منطقة خدماتها، غير أن التوسيع تركز أيضا على القسم الغربي حتى يمكن استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج منطقة التنظيم العام (١٩٣١)، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية الثوري، ووادي الجوز، وبلغت مساحة المخطط ٢٠.١٩٩ دونما توزعت ملكية أراضيها كما يلي:

١	أملاك إسلامية	٤٠%
٢	أملاك يهودية	٢٦.١٢%
٣	أملاك مسيحية	١٣.٨٦%
٤	أملاك حكومية وبلدية	٢.٩%
٥	طرق، وسكك حديدية	١٧.١٢%
	المجموع	١٠٠% ^١

وتوسعت المساحة المبنية من ٤١٣٠ دونما عام ١٩١٨ الى ٧٢٣٠ دونما عام ١٩٤٨. وجاء قرار التقسيم و التدويل (١٩٤٧- ١٩٤٩) لأن فكرة تقسيم وتدويل القدس لم تكن جديدة، فقد طرحها اللجنة الملكية بخصوص فلسطين (لجنة بيل)، حيث اقترحت اللجنة إبقاء القدس وبيت لحم، إضافة الى اللد والرملة ويافا خارج حدود الدولتين (اليهودية والعربية) مع وجود معابر حرة وأمنة. (وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس). ونص القرار على أن القدس ستكون (منطقة منفصلة) تقع بين الدولتين (العربية واليهودية) وتخضع لنظام دولي خاص وتدار من قبل الأمم المتحدة بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الغرض. وقد حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت إضافة إلى المدينة ذاتها (أبو ديس شرقا، بيت لحم جنوبا، عين كارم، موتسا، قالونيا غربا، وشعفاط في الشمال). ولكن حرب عام ١٩٤٨، وتصاعد المعارك الحربية التي أعقبت التقسيم أدت الى تقسيم المدينة إلى قسمين. ففي

تاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠ وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنية على اتفاق وقف إطلاق النار بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس .

حدود بلدية القدس الدولية حسب قرار التقسيم ١٩٤٧



بين القسمين الشرقي والغربي للمدينة في ١٩٤٨/٧/٢٢. وهكذا فإنه مع نهاية عام ١٩٤٨ كانت القدس قد قسمت إلى قسمين وتوزعت حدودها نتيجة لخط وقف النار الى:

١	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	٢.٢٢٠ دونما	١١.٤٨%
٢	مناطق فلسطينية محتلة (الغربية)	١٦.٢٦١ دونما	٨٤.١٢%
٣	مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة	٨٥٠ دونما	٤.٣٩%
	المجموع	١٩.٣٣١	١٠٠% ^٢

وهكذا، وبعد اتفاق الهدنة بين الطرفين الأردني والإسرائيلي في ١٩٤٩/٣/٤، تأكدت حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجاماً مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة. وفي ١٩٥١/٧/١٣ جرت أول انتخابات لبلدية القدس العربية، وقد أولت البلدية اهتماماً خاصاً بتعيين وتوسيع حدودها البلدية وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية واستفحال الضائقة السكنية. وصادق على أول مخطط يبين حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في ١٩٥٢/٤/١، وقد ضمت المناطق التالية إلى مناطق صلاحية البلدية: (قرية سلوان، رأس العمود، الصوانة، أرض السمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط). وأصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية ٦.٥ كم^٢ في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها عن ٣ كم^٢. وفي ١٩٥٧/٢/١٢ قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية نتيجة للقيود التي وضعها كاندل في منع البناء في سفوح جبل الزيتون والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس).^١ بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة تعود للأديرة والكنائس، ووجود مشاكل أخرى مثل كون أغلبية الأرض مشاعاً ولم تجر عليها التسوية (الشيخ جراح، شعفاط). وفي جلسة لبلدية القدس بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالاً

^١ خارطة القدس ١٩٤٧ - كتاب سامي هداوي - تاريخ غير معروف.

^٢ أسامة حلي - بلدية القدس العربية - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ١٩٩٣.

بحيث تشمل منطقة بعرض ٥٠٠ م من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي إلى رام الله ويمتد حتى مطار قلنديا. واستمرت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية بما في ذلك وضع مخطط هيكل رئيسي للبلدية حتى عام ١٩٥٩، دون نتيجة. وفي أيلول عام ١٩٥٩، أعلن عن تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس. ولكن هذا التغيير في الأسماء لم يتبعه تغيير في حجم الميزانيات أو المساعدات. وفي عام ١٩٦٤^٣، وبعد انتخابات عام ١٩٦٣ كانت هناك توصية

بتوسيع حدود بلدية القدس التي كانت ضيقة لتصبح مساحتها ١٣٥ كم^٢، ولكن نشوب حرب عام ١٩٦٧ أوقف المشروع، وبقيت حدودها كما كانت عليه في الخمسينيات.

أما القدس الغربية، فقد توسعت باتجاه الغرب والجنوب الغربي (ووضمت إليها أحياء جديدة منها كريات يوفيل، كريات مناحيم، عير غانيم، وقرى عين كارم، بيت صفافا، دير ياسين، لفتا، والمالحة، لتبلغ مساحتها ٣٨ كم^٢). وشرعت بلدية القدس الغربية بإعداد مخطط هيكل للمدينة في عام ١٩٦٤ ثم أعيد تصميمه عام ١٩٦٨^١.

^٣ عبد الرحمن أبو عرفه - القدس تشكيل جديد للمدينة - القدس ١٩٨٥ ص ٣٨/٣٩
^١ تطور حدود بلدية القدس - مركز القدس للدراسات الإسرائيلية ١٩٩٨ / آيال بنفنتسي.



حرب حزيران وتوسيع الحدود:

اندلعت حرب عام ١٩٦٧، فاحتلت إسرائيل القدس الشرقية، وبدأت خطوات تهويد المدينة، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء حكومات "المعراخ" أو "الليكود" على هذه السياسة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف. فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨، وطبقا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم (رحبام زئيف)^٢ حدود البلدية لتضم أراضي ٢٨ قرية ومدينة عربية، وإخراج جميع

^٢ رحبام زئيف : هو القائد العسكري لمنطقة القدس أثناء الحرب ١٩٦٧، وشغل قبل اغتياله في مستهل الانتفاضة منصب رئيس حزب موليديت اليميني.

التجمعات السكانية العربية لتأخذ هذه الحدود وضعا غريباً، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع. وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من ٦.٥ كم^٢ إلى ٧٠.٥ كم^٢ وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية ١٠٨.٥ كم^٢) لتتوسع مرة أخرى عام ١٩٩٠ باتجاه الغرب فتصبح مساحتها الآن ١٢٦ كم^٢.

ومنذ الساعات الأولى للاحتلال، بدأت الجرافات الإسرائيلية، وكذلك السياسة الإسرائيلية في رسم المعالم لتهويد القدس من أجل فرض الأمر الواقع وخلق ظروف (جيوسياسية) يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فبدأت بوضع الأساسات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستعمرات أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين لتخلق واقعا جغرافياً وديموغرافياً وخلخلت سكانية في القدس العربية. وفي عام ١٩٧٣ اتخذت الحكومة الإسرائيلية في اللجنة الوزارية لشؤون القدس قراراً يجعل العرب من الإجمالي العام للسكان داخل حدود بلدية القدس ٢٢%، واستخدمت مجموعة كبيرة من القوانين لضبط هذه النسبة فاحتمد الصراع على الحيز وكانت أدواته القوانين والتشريعات والأموال التي صبت باتجاه تحقيق هذا الهدف وبعد أن كان السكان الفلسطينيون يشكلون أغلبية عام ١٩٦٧، باتوا يشكلون ٣٥% عام ٢٠٠٨، وبعد أن كانوا يسيطرون على ١٠٠% من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على ١٤% من الأراضي بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود.

القوانين والأنظمة التي أتبع في تهويد القدس

١. مصادرة الأراضي: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستعمرات عليها. وبموجب قانون الأراضي لسنة ١٩٤٣ ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء (الاستملاك للمصلحة العامة

تمت مصادرة ٢٤ كم^٢، وما يعادل ٣٥% من مساحة القدس الشرقية، أنشئت عليها (١٥) مستعمرة إسرائيلية وشيد ٦٠ ألف وحدة سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني.

٢. قوانين التنظيم والبناء: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء، للحد من النمو العمراني والسيطرة على هذا النمو عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها. مما جعل ٤٠% من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء واعتبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها كما حدث في (جبل ابوغنيم)، ومنطقة (الراس في قرية شعفاط) عندما تم تحويلها من مناطق خضراء الى مناطق بناء استيطاني (هارحوماة، رامات شلومو). كذلك تم تحديد مستوى البناء، فبالنسبة إلى الفلسطيني لا يسمح له بالبناء في أكثر من ٧٥% من مساحة الأرض، وهو الحد الأقصى، بينما يسمح لليهود بنسبة بناء تصل إلى ٣٠٠% من مساحة الأرض.

كما تم وضع العراقيل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى ٣٠ ألف دولار للرخصة الواحدة ، بالإضافة إلى الفترة التي تستغرقها إصدار الرخصة البناء مما دفع بالسكان إلى البناء بدون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس حيث أسعار الأراضي المعتدلة وسهولة الحصول على رخصة أسهل و اقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية .

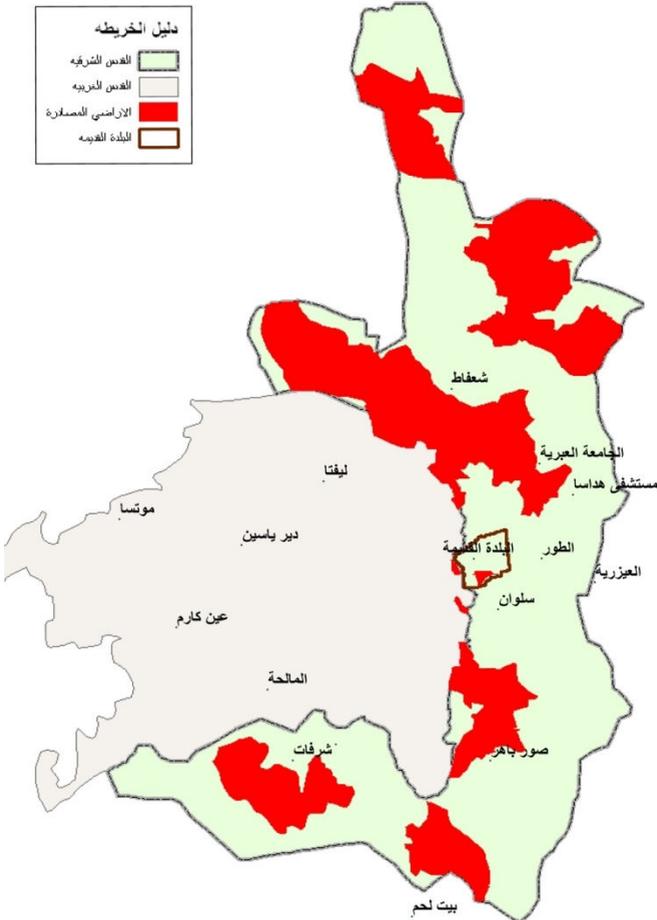
٣. قانون الغائبين: مصادرة الأراضي^١ بموجب قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠. استخدمت إسرائيل هذا القانون الذي سن من اجل تهويد القدس، وهذا القانون ينص على أن كل شخص كان خارج دولة إسرائيل أثناء عملية الإحصاء التي أجرتها إسرائيل عام ١٩٦٧، فإن أملاكه تنقل إلى القيم على أملاك الغائبين.

^١ أسامة حليبي : الوضع القانوني لمدينة القدس وضواحيها العرب – مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٧.

ويحق للقيم البيع والتأجير ، وهذا ما حصل في العقارات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الجمعيات الاستيطانية بالبلدة القديمة¹.



خريطة الاراضي المصادرة داخل حدود بلدية القدس



¹المصدر السابق أسامة حليبي .

٤. الأسرلة : استكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على أسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها عن ٢٢% من إجمالي عدد السكان. وتسعى إسرائيل لربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض الى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية وذلك من خلال تطور الخدمات المقدمة للأقلية التي تريد أسرلتها لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتعوض المدارس العربية الحكومية والخاصة" ،حيث يدرس الآن "٣٩١٨٩" طالب عربي في المدارس الإسرائيلية في القدس او ما نسبته ٥٣% بينما يدرس "٣٠٢٧٠" في المدارس العربية الخاصة والحكومية ، إضافة إلى محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس من خلال تقديم خدمات صحة في الأحياء في القدس الشرقية كادت تصل إلى كل حي من خلال صناديق المرضى الإسرائيلية التي يصرف عليها طبقاً لنظام التأمين الوطني والصحي. ولتحقيق كل ذلك شكلت البلدية لجنة من كبار موظفيها، لوضع تصور يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية وتحقيق الدمج الكامل بينهما وبين القدس الغربية* .

٥. سحب الهويات: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنين أردنيين يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، حيث أعلنت في الأيام الأولى للإحتلال سنة ١٩٦٧ منع التجول، وأجرت إحصاء للفلسطينيين هناك بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين

* المصدر تعدد مرجعيات التعليم في القدس / واقع وتحديات / القدس ٢٠٠٨ إعداد سمير جبريل / مدير التربية والتعليم في القدس .

في القدس* باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران ثم سمح لهم بالإقامة في القدس كفلته إنسانية دولة إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين وإنما أجنب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل. وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم في مكان آخر سواء خارج البلاد، او في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة طويلة نسبياً يفقد حقه المتمثل بالإقامة الدائمة في المدينة . خاصة وان قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٧٤ يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت مؤقتة أو دائمة. إضافة لذلك تنص المادة (أ) من أحكام الدخول لإسرائيل على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة في دولة أجنبية لمدة سبع سنوات او من حصل على جنسية أخرى بما فيهم الفلسطينيون الذين يسكنون خارج حدود القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٠ تم سحب ما يزيد عن "١٤٥٠٠" بطاقة هوية مقدسية او ما يعادل (٧٠) الف فلسطيني فقدوا حق الإقامة داخل مدينة القدس ، لأسباب آنفة الذكر . وقد جاءت اتفاقية اوسلو وما تبعها من تعقييدات وتقييد المقدسيين بالحصول على الجنسية الفلسطينية، بل أن رفض السلطات الاسرائيلية مبدأ ان يحمل الفلسطينين المقيمين والحاملين للهوية الاسرائيلية الجنسية الفلسطينية تعقييدات شتى ، ادت الى احجام كثير السكان من حمل الجنسية الفلسطينية ، وجاء عام ١٩٨٨ وخطة فك الارتباط الفلسطيني الاردني ليزيد من التعقييدات التي تواجه الفلسطينين بخروجهم من المواطنة الاردنية ليصبحوا عبارة عن حملة وثائق اردنية تحتاج في حالة التنقل في العالم العربي الى عدم ممانعة وتنسيق مسبق مع اي دولة مما دفع الكثير من السكان الفلسطينيين الى الهروب نتيجة لهذه الامور الى طلب الجنسية الاسرائيلية التي يزيد عدد حامليها الى اكثر من (١٥) الف مواطن وعائلة) واصبحوا يتنقلون في معظم انحاء العالم بدون تاشيرات او تنسيق مسبق مع اي دولة . اما من حمل الجنسية الاجنبية نتيجة للإقامة خارج البلاد

* د. نزال أيوب - الحق في الإقامة - انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس - آذار ٢٠٠٨

(طلاب ، متزوجون) فقد تم سحب هوياتهم واصبحوا زائرين وسياح اجانب يحصلون على تاشيرة دخول لمدة ثلاثة شهور عليهم المغادرة بعدها. وهكذا فإن اختيار الحصول على الجنسية الاسرائيلية لها خطورتها الكبيرة الناتجة عن المفاوضات حول القدس . فإن حمل المقدسيين الجنسية الاسرائيلية فعلى ماذا سيتم التفاوض فيما بعد على القدس (السكان ام السيادة) وهي اسرائيلية في الواقع. وكذلك فإن الحصول على الجنسية الفلسطينية حسب القانون الاسرائيلي يعتبر كل انسان عربي اصيل يحمل جنسية غير اسرائيلية في حق الاقامة الدائمة غائب وبالتالي يمكن السيطرة على املكه باعتبارها املك غائبين.

٦. هدم المباني: سياسة التخطيط لا تكتفي بتجسيم الاراضي المخصصة للسكن ، وتقليص حقوق البناء وفرض غرامات باهظة ، بل تتجاوزها الى هدم المبنى . وعملية هدم المباني والمخالفات تشكل عقاباً مفروضاً على المقدسيين الفلسطينيين مما يزيد من ضائقة سكنهم . ومعاناتهم خلال عام ٢٠٠٩ تم هدم ٧٦ مبنى في القدس الشرقية .على الرغم من ان عدد اوامر الهدم الصادرة عن اجهزة التخطيط والمحاكم الاسرائيلية مرتفعة الا ان عملية هدم المبنى تكون بشكل انتقائي لاعتبارات مختلفة تحددها السلطات الاسرائيلية . هذا الواقع يدفع عدداً كبيراً من الاسر التي صدر بحق مبناها السكني امر هدم العيش في حالة رعب وضائقة وكانها تقف في الدور لتنفيذ هدم مكان سكنها. هذا الواقع يدفع رب الاسرة الى تجسيم حريته والانصياع الى سلوكيات اجتماعية وسياسية تصل الى حد الابتزاز السياسي لرب الاسرة خوفاً من هدم منزله.

ان مخالفات البناء والبناء غير القانوني حالة موجودة في القدس الشرقية والغربية في الاحياء اليهودية والفلسطينية على حد سواء (مروم ٢٠٠٤) الا ان تعامل سلطات التخطيط والبلدية مع البناء غير القانوني والمخالف يكون مختلفاً . حيث ان التعامل مع مخالفة البناء في الاحياء اليهودية تتم على أنها مخالفة مدنية . ويمكن تعديل التخطيط ومنحها ترخيصاً باجراء تعديلات تخطيطية وادارية. ولكن مخالفة البناء الفلسطينية هي جنحة ومشكلة امنية يعاقب عليها من خلال فرض غرامات باهظة ، واصدار اوامر هدم من المحاكم وحتى تنفيذ عملية الهدم . ان سياسة التخطيط المعمول بها في القدس . كما

هو الامر في مواقع اخرى لدى المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل هي المشكلة الرئيسية والسبب في خلق البناء المخالف وغير القانوني وهي منبثقة من اعتبارات سياسية وتسعى الى تحقيق اهداف الضبط المكاني والتبعية السياسية والاقتصادية . كل ذلك يخلق ازمة سكنية ويشكل عائقاً ملحوظاً ورئيسياً امام توفير المسكن اللائق.

مما تقدم يتضح ان البناء غير المرخص يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الاسر الفلسطينية هذا بالاضافة الى العبء النفسي اذا كانت الاسرة تعيش في بناء غير مرخص وتخشى من امكانية هدم منزلها ، كما ان هذا الواقع يشكل ضبطاً سياسياً وتبعية سياسية لرب الاسرة يحول دون اتخاذه موافقة سياسية بشكل حر خوفاً على بيته من الهدم. وفي حالة هدم المبنى تبقى الاسرة بدون مأوى بعد ان استمرت كل مواردها في بناء البيت.

الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس* ، باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران ، ثم سمح لهم بالإقامة في القدس كلفتة إنسانية في دولة إسرائيل ، وبذلك فهم ليسوا مواطنين وإنما جانب يقيمون دائمة داخل إسرائيل. وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم في مكان آخر سواء خارج البلاد. او في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة طويلة نسبياً يفقد حقه المتمثل بالإقامة الدائمة في المدينة . خاصة وان قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة ١٩٧٤ يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت مؤقتة أو دائمة. إضافة لذلك تنص المادة الى (أ) من أحكام الدخول لإسرائيل على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة في دولة أجنبية لمدة سبع سنوات . بما فيهم الفلسطينيون الذين يسكنون خارج حدود القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال.

* د. نزال أيوب - الحق في الإقامة - انتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس - آذار ٢٠٠٨

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي

شكلت الزيادة السكانية العربية ، مفصلاً أساسياً في رسم خطوط القدس الكبرى . ففي العام ١٩٩٣ بدأ التخطيط "للقدس الكبرى" والتي كان يحمل لواءها "بنيامين بن اليعازر" وزير الإسكان آنذاك ، مدعوماً بتعليمات مباشرة من اسحق رابين، لتنفيذ المخطط الذي كان من أهم أهدافه (خلق تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل وكمدينة عالمية)، بالإضافة إلى ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة (ممرات) لتحقيق أغلبية يهودية ١٢% من العرب و ٨٨% من اليهود. وهذه الخطة تهدف الى احداث تغيير ديموغرافي للصالح الاسرائيلي، تنفيذاً لرؤية ايهود اولمرت (رئيس بلدية القدس آنذاك).الهادفة الى ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود البلدية، واخراج التجمعات العربية، .وفصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقسيم الضفة الى كانتونات، واحكام السيطرة على اجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومنع اي جهد فلسطيني لاجاد وحدة الولاية الجغرافية عليها، أو الانتقال لممارسة السيادة الفلسطينية على الارض، وتدمير أي نمط اقتصادي مستقل خاصة بالضفة الغربية ومنع قيام عاصمة فلسطينية بالقدس .

المشروع الاستيطاني E1

تم الإعلان عن هذا المشروع عام ١٩٩٤ على مساحة تبلغ ١٢٤٤٣ دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، ابو ديس) ويهدف المخطط الذي صودق عليه عام ١٩٩٧ من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك اسحق مردخاي الى:

١. إقامة منطقة صناعية على مساحة ١ كم^٢ .
 ٢. إقامة ٤٠٠٠ وحدة سكنية.
 ٣. إقامة ١٠ فنادق.
- ويعتبر المخطط من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه للأسباب التالية:
١. إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطوير المناطق (عناتا، الطور، حزما) وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق .
 ٢. منع إقامة القدس، الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكانية تطويرها باتجاه الشرق .
 ٣. ربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستعمرات .

٤. إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعادل ١٠% من مساحة الضفة وإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية للصالح الإسرائيلي وفي خطوة جريئة وافق نائب وزير الداخلية (ايلى يشاي) على توصيات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي قدمت توصياتها بضم مستوطنة (كيدار) إلى مستوطنة (معاليه ادوميم) الواقعة على بعد ٣ كم شرقاً وتوسيع المستوطنة بـ ١٢ الف دونم ، ونقل إدارة هذه المستوطنة الى نفوذ (معالية ادوميم) وضمن المناطق الفاصلة بين المستوطنات الى معالية ادوميم. وسيتم بناء ٦٠٠٠ وحدة سكنية لاستيعاب ٣٠٠٠٠ مستوطنة.^١ علماً بان مستوطنة معالية

ادوميم تعتبر اكبر المستوطنات وأول بلدية استيطانية تم إعلانها من قبل السلطات الإسرائيلية تبلغ مساحة مخططها ٣٥ كم^٢ وعدد سكانها ٣٢,٠٠٠ ألف نسمة، فإذا تم ضم كتلة معالية ادوميم المكونة من ثماني مستوطنات (كيدار ، معالية ادوميم ، EI، الون، كفار ادوميم، علمون، نفي برات، والمنطقة الصناعية مشور ادوميم) لتصبح مساحة الأرض المضمومة (١٩١ كم^٢) لاستيعاب ما يزيد عن ١٠٠ ألف مستوطن.

المخطط ٢٠٢٠

جاء المخطط ٢٠٢٠ بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى ٣٥% من المجموع العام للسكان على الرغم من السياسة السابق ذكرها . كما أن الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية والتي تنبأت بأن العرب عام ٢٠٤٠ سيصبحون ٥٥% من المجموع العام للسكان ، أضاءت الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين فشكلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهاً مكوناً من ٤٠ مخططاً في مجالات متعددة وضمت ٣١ ممثلاً عن بلدية القدس برئاسة رئيس البلدية لوضع خارطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي. وتقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية الدولية وتعزيز وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وخلق احتياطي من الأراضي للبناء السكني والذي يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة قد اتخذت منحى جديد وهو الصراع الديموغرافي والذي نشاهده في سطور الكتاب الصادر عن البلدية ، حيث تشير الخطة هو المحافظة على نسبة النمو السكاني العربي. في حين تفيد المعطيات بوجود " ما بين ١٥-٢٠ ألف " وحده سكنية غير قانونية كما أن إخفاق مشروع التوسع باتجاه الغرب وبناء (٢٠) ألف وحده سكنية لليهود الذي لاقى مقاومة من الأحياء اليهودية وتم على أثره إغلاق ملف مشروع صفاذي وتحويله إلى منطقة القدس الشرقية . وهكذا فإن المخطط ٢٠٢٠ بكل أبعاده السياسية والتخطيطية يطرح هدفاً واحداً وهو تقليص الوجود الفلسطيني بالمدينة

خاصة في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها قضية القدس. حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة . أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنها جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طوابق جديدة على المباني القائمة ، دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية لاستيعاب السكان الجدد، كما انه يأخذ بعين الاعتبار بعض المناطق ذات الطابع القروي التي لا يسمح بالبناء فيها وفي حين إن تخصيص ٢٥٠٠ دونم لبناء ٢٦ ألف وحدة سكنية للعرب لا يمكن تطبيقه على الأرض لأسباب عديدة أهمها ملكية الأرض وقضية المشاع وعدم وجود بنية تحتية ، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانات المادية لهذا البناء إذا افترضنا حل جميع المشاكل السابقة الذكر . علماً بأن ٩.٥٠٠ دونم وهي المساحة المخصصة لإقامة ٤٧.٠٠٠ وحدة سكنية ستقام خاصة أن الحكومة الإسرائيلية وشركات البناء لديها نظامها الخاص في البناء وبيع الشقق الذي يعني بأن القدرة الاستيعابية المراد تحقيقها للجانب اليهودي بهذا المخطط سيتم تنفيذه، وفقاً للخطة المدرجة فيما يبقى البناء العربي المخطط في مهب الريح.

مشروع ١/٣٠

يعتبر المشروع ١/٣٠ وهو المخطط الهيكلي اللوائي لمنطقة القدس الذي يمتد من منطقة الطرون حتى حدود بلدية القدس الموسعة، أهم المخططات الهيكلية للمنطقة حيث يهدف إلى تأمين وتطوير لواء القدس من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية من خلال عملية تطوير ممكنة التنفيذ بما يضمن الحفاظ على طبيعة نسيج البناء القائم. بالإضافة إلى إحداث تغيير جذري للوضع السكاني في المدينة ، فهو يهدف إلى تكثيف عملية البناء في ضواحي المدينة وتحضير الخرائط التفصيلية لها. كذلك توسيع الأحياء القائمة من خلال المحافظة على النسيج البنائي القائم وخصوصاً في المناطق الحساسة والمناطق التي يجب المحافظة على طبيعتها مثل حوض البلدة القديمة . وتشجيع الهجرة للقدس من الخارج ، وإعطاء الامتيازات للقدس، وإعلانها كمنطقة تطوير من الدرجة الأولى وتشجيع العمالة والعمل، واعتبار القدس هي المركز الديني وقلب

الثقافة والروحانية لأقسام كبيرة من سكان العالم ، وان القدس هي قلب الشعب اليهودي وهي مجمع روحي لكل اليهود في العالم وفي الدولة .

تأثيرات جدار العزل على الأوضاع بالمدينة المقدسة

اعتراف المستشار القضائي للدولة العبرية السابق (مثير شمغار) بأن جدار الفصل العنصري الذي يقام الآن بمدينة القدس، يتيح للقيَم على أموال الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. وهذا الوضع الناشئ عن الجدار سلب من الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم، التي انتقلت إلى الحارس على أملاك الغائبين^١. كما أن إسرائيل تسعى من خلال استلاب الفلسطينيين لأملكهم استلاب حقهم في الحركة وحرمانهم من حقوقهم المقدسية من خلال ذرائع مختلفة ، لعزل القدس بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية^٢. ولأول مرة تعترف الدولة بأن الإعتبار في تحديد مسار جدار الفصل ليس أميناً فقط، وفي المسار تدخل اعتبارات أخرى. فهو كسكين يقطع شرايين الحياة وطوق خانق . ويعيش في المدينة ٢٥٠ ألف عربي يحملون بطاقات زرقاء مقدسية ، ١٣٠ ألفاً سيعيشون داخل الجدار ، بينما سيعيش ١٢٥ ألفاً سيعيشون في مناطق القدس التي وضعت خارج الجدار. كما أنّ الاعتبارات الديموغرافية، هي التي أخذت بعين الاعتبار لحدود بلدية القدس المستقبلية. ورئيس بلدية القدس السابق ، ورئيس وزرائها السابق أولمرت الذي لديه تصوراً واضحاً تماماً لمستقبل القدس، يقوم على عنصرين رئيسيين

١. إخراج التجمعات الفلسطينية خارج حدود البلدية (مخيم شعفاط، سمراميس، كفر عقب).

٢. ضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود البلدية، والحفاظ على البلدة القديمة وما حولها من سكان فلسطينيين لا يزيد عددهم ١٢% من المجموع العام للسكان.(معالية ادوميم ، جبعات زئيف ، غوش عتصيون).

^١ معا ريف مقال ٢٥/١/٢٠٠٥ فضيحة صنعت في القدس – وان مرغلين

^٢ هآرتس ٢٦/١/٢٠٠٥ خطة عزل القدس عميره هس

ما العمل؟؟؟؟

بعد أن تم استعراض واقع مدينة القدس من استيطان على الأرض بهدف خلق أمر واقع جديد يهدف إلى اقتلاع السكان وإحلال مستوطن مكانهم بالإضافة إلى تغيير المعالم التاريخية والعمرانية والثقافية وإقحام المشهد العبري على اعتبار أن القدس هي عاصمة أبدية للدولة العبرية ومركزاً حضارياً وثقافياً للشعب اليهودي . فإن وضع إستراتيجية فلسطينية عربية إسلامية للمدينة لوقف هذا التدهور والاسرلة ونظراً للصراع والتنافس الجيوسياسي والديموغرافيا بين الفلسطينيين والإسرائيليين على القدس . فمن غير الممكن فصل استراتيجيات وسياسات الإسكان المدينة عن سياسة التخطيط الحيوي على المكان . صحيح أن ما تبقى من حيز للفلسطينيين لا يزيد عن ١٣% من مساحة القدس التي تم توسيعها عام ١٩٦٧ ، لكن النمو السكاني ازداد بنسبة كبيرة جداً ، أدى إلى حدوث أزمة سكنية واجتماعية بالمدينة وهذا يتطلب وضع برنامجاً واضحاً تحقيقاً لمبدأ (حق السكن اللائق والمناسب) :

وهذا يتطلب

١. تحسين الظروف السكنية للأسر التي تعاني من ضائقة سكنية، وتقليل كثافة السكن وتوسيع الوحدات السكنية مقارنة بين مساحة الشقق للعرب واليهود فإن ٦,٤ فرداً عربياً يسكنون المتوسط بالشقة مقابل ٣,٣ فرداً أما معدل المساحة للفرد في القدس الشرقية فهي ١٣م^٢ للعرب مقابل ٣,٨م^٢ لليهود . أما معدل وجود الأفراد في الغرفة فهو ١,٩٣ للعرب مقابل ٠,٦٩ لليهود
٢. تطوير قطاع الإسكان ليشكل قطاعاً خدماتي واقتصادياً هاماً.
٣. استخدام الهوامش التي تتيح بنقل المناطق التي تم الإعلان عنها مناطق خضراء إلى مناطق سكنية وحماية المباني المهددة بالهدم .

آليات العمل والاستجابة للاحتياجات

١. التخطيط واستخدامات الأراضي.

٢. آليات التمويل.

٣. آليات التنفيذ.

التخطيط واستخدامات الأراضي:

موضوع التخطيط واستخدامات الأراضي هو أكثر القضايا حساسية وتعقيد في عملية تطوير المدينة فالسياسة الإسرائيلية سعت إلى الحد من التطوير والتوسع للفلسطينيين ومصادرة الأرض لبناء المستعمرات داخل المدينة وخارجها إن موضوع التخطيط لصد المحاولات الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على ما تبقى من الأراضي ، ولا تحتمل الانتظار لسنوات عديدة ، لذا يجب تضافر الجهود العربية والدولية من أجل انجاز مخطط بديل لاستخدامه لصالح تعزيز الوجود الفلسطيني في القدس . لكن ما يشكل التحديات لهذا الموضوع هو . نوعية الملكيات الأراضي والعائدة للعائلات أو أوقاف ما يتسع ذلك من حصص ميكروسكوبية والخلافات بين الورثة مما يعطل ومما يحد من الاستعمال والاستغلال. وخاصة وأن هذه بالقطع ليس لها أوراق تثبت ملكيتها للعائلات. وما يتطلب ذلك من القيام من أعمال التسوية تجعل عملية التخطيط مكلفة، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من إشكاليات في قضايا أموال الغائبين.

المراكز الثقافية:

تعاني مدينة القدس من قلة المراكز الثقافية ، والمكتبات العامة التي هي جزءاً مكملاً من الحياة الثقافية داخل المدينة ومن أجل ذلك نستطيع القول بان إقامة مكتبات عامة متخصصة بالشؤون المقدسية والفلسطينية تعتبر مهمة كبيرة على العالم العربي والإسلامي والعناية به . وخاصة وان إعلان القدس عاصمة ثقافية وإقامة توعمه بين المؤسسات العربية والإسلامية الثقافية عن طريق الاستعانة بالخبرات أو التبادل الثقافي أن يساعد في إعادة إحياء الحياة الثقافية مرة أخرى.

المؤسسات الاقتصادية:

تعاني المدينة من هجرة المؤسسات الاقتصادية الى خارج حدود بلدية القدس وذلك ناتج عن الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية ونتيجة لوجود الجدار الفصل الذي منع وصول المشتريين الى المدينة بالإضافة إلى السياسة

الموجهة من قبل سلطات الاحتلال في تفرغ المدينة ضمن سياسة مبرمجة اتجاه المقدسيين وعليه فإن إقامة علاقات بين المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية عن طريق الدعم المباشر او الغير مباشر يؤدي في النهاية إلى دعم الصمود المقدسي والاستمرار في محاربة التهويد والتهجير.

المؤسسات الصحية:

يوجد في مدينة القدس أكبر المشافي في الضفة الغربية وأفضلها وهما مستشفى المقاصد الخيرية الإسلامية ومستشفى المطلع ونتيجة للحصار وعزل المدينة عن محيطها أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية في المشافي فأصبحت في حالة مزرية مما يحتاج إلى وقفه جديدة في إعادة وتصويب الأوضاع إلى ما كانت عليه في فترة سابقة وهذا يحتاج إلى ربط هذه المشافي بمشافي عربية لتقوم بإعادة تأهيل الأوضاع من صيانة وشراء أجهزة وتطويرها بالإضافة إلى عمليات تزويدها بالأدوية والاحتياجات الطبية .

خلاصة

وهكذا، يمكننا القول أن سلطات الاحتلال قد خلقت واقعا سياسياً وديمغرافياً جديداً في مدينة القدس فالديمغرافية الإسرائيلية كانت على حساب الجغرافية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، مناطق خضراء، سياسة هدم البيوت، ورفض منح تراخيص البناء، وقد أدى مجمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني إلى خلق خلل ديمغرافي وجاء بناء جدار الفصل العنصري ، لاستخدامه كوسيلة للضغط في أية مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لإنجاز اتفاقيات تخدم المصالح الإسرائيلية كما أن ورقة الضمانات الأمريكية التي أعطيت للرئيس السابق شارون بان الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار هي التي ترسم ملامح سياسة الحكومة الحالية ، الممثلة باقصى اليمين في الحكومة والبلدية .

التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس

عدد السكان	المساحات بالدونم	اسم القرية
١٣٦٥١	١٠٧٨+٦٥٨	الثوري + السواحرة الغربية
٢٠١٦٩	٨٥١+١٧٤٥	الطور + الصوانه
٢١٩٠٩	٥٢٩٤+٣٣٢٧	بيت حنين+ المطار
٤٧٧١	٤٢٧	باب الساهرة
٥٩٨١	١٥٧٧	بيت صفافا
١٢٩٨٤	١٢٦٢	راس العمود
٤١٢٩	٥٠٦	وادي حلوه (وادي ياصول)
١٠٧٠٣	٢٣٩٤	العيسوية
١٤٠٥٠	٢٣٤٢+٢٩٤٩	جبل المكبر + السواحرة
١٠٧٨١	٢٤٤١	كفر عقب
٩٧٨	٨٩٣٩	شرفات
٢٦٧٢	٧١١	الشيخ جراح
٣١٢١٨	٤٢٧٧	شعفاط
٩٩٩٤	٥٣٧	سلوان
١١٧٥٧	٥٣٣٣	صور باهر + أم طوبا
٧١٧٩	٣٤٧	وادي الجوز
٢٤,٠٠٠	١,٠٠٠	البلدة القديمة
٢٠٨,٦٢٧ لعام ٢٠٠٢ ٢٨٠ ألف نسمة حسب إحصائيات ٢٠٠٨ ٣٠٠ ألف نسمة حسب	٤٧,٣٩١	المجموع

احصائيات ٢٠١٠		
---------------	--	--

المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها

عدد السكان	المساحة	اسم المستعمرة
١٢٥٩١	١١٩٥	تلبوت الشرقية
٢٧٥٦٩	٢٨٥٩	جيلو
١١٢٥	٣١٠+٢٥٢٣	جبل أبو غنيم ، جبعات همتوس
٢٩٤٨	٥٨٨	جبعات همفتار
٦٦٣١	٢٠١٨	التلة الفرنسية
٣٦١٧	٣٨٠	معلوت دفنا
٢٠٢٥٠	١٧٥٩	نفي يعقوب
٢٣٤٨	١٢٢	الحي اليهودي
٣٨٦٨٤	٥٤٦٧	بسكات زئيف
٣٠٤٦	٣٩٧	رامات اشكول
١٢٨٢٢	١١٢٦	راموت شلومو
٣٨٩٩٢	٤٩٧٩	راموت
٤٩٩٤	٣٧٨	سنهدريا
عدد ١٧٥٦١٧ المستوطنين عام ٢٠٠٢	٢٤٧٥٤ دونم أي ٣٥%	إجمالي المساحات
عدد ١٩٣,٠٠٠ المستوطنين عام ٢٠٠٨ عدد ٢٠٠,٠٠٠ المستوطنين عام ٢٠١٠		

* الصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية

المجموع	يهودي	مسيحي	مسلم	العام
٩٧٥٠	٢٠٠٠	٢٧٥٠	٤٠٠٠	١٨٠٠
١٠,٧٥٠	٣٠٠٠	٣٢٥٠	٤٥٠٠	١٨٣٥
١٣,٠٠٠	٥٠٠٠	٣٣٥٠	٤٦٥٠	١٨٤٠
١٥,٠٠٠	٦٠٠٠	٣٦٥٠	٥٣٥٠	١٨٥٠
١٨,٠٠٠	٨٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٦٠
٢٢,٠٠٠	١١,٠٠٠	٤٥٠٠	٦٥٠٠	١٨٧٠
٣١,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٨٨٠
٤٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٩٠
٥٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٩٠٠
٧٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	١٢,٠٠٠	١٩١٠
٦٢,٦٠٠	٣٤,٤٠٠	١٤,٧٠٠	١٣,٥٠٥	١٩٢٢

عام ١٩٦١ - عدد سكان القدس ٦٠٤٨٨ منهم: ٣٦,٨٠١ داخل السور و ٢٣,٦٨٧ خارج السور

توسيع حدود بلدية القدس حسب السنوات

المساحة بالدونم	السنة
٣٣,٥	١٩٥٢
٣٦	١٩٦٣
٣٨,١	١٩٦٤
١٠٨	١٩٦٧

* الجامعة العبرية - د. بن آرييه القدس ١٩٨٤.

١٠٨,٥	١٩٨٥
١٢٦,٦	١٩٩٣

*المصدر دائرة الإحصاء المركزية لعام ٢٠٠٤

*في حالة ضم معاليه ادوميم (E1) فإن المساحة ستصبح ١٩١,٤ كم٢

ملاحظة : التوسع حتى عام ١٩٦٤ هو القدس الغربية / بعد عام ١٩٦٧ التوسع تم على حساب الضفة الغربية ودمج القدس الشرقية مع الغربية أما في عام ١٩٩٣ فإن التوسع قد تم باتجاه القدس الغربية.

نمو السكان حسب السنوات في القدس

اليهود في القدس الغربية	اليهود في القدس الشرقية	عدد السكان العرب	عدد السكان الإجمالي	السنة
٢٦٧,٥٢٠	١٦١,٥٨٠	١٩٣,٠٠٠	٦٢٢,١٠٠	١٩٩٧
٢٨١,٧٤٧	١٧٦,٨٥٣	٢٢١,٩٠٠	٦٨٠,٤٠٠	٢٠٠٢
٢٨٦,٧٥٧	١٧٧,٧٤٣	٢٢٨,٧٠٠	٦٩٣,٢٠٠	٢٠٠٣
٢٨٧,٣٠٠	١٨٢,٠٠٠	٢٣٧,١٠٠	٧٠٦,٤٠٠	٢٠٠٤
٤٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٢٠١٠

*المصدر دائرة الإحصاء المركزية القدس – ديسمبر ٢٠٠٥

البيوت المهدامة حسب السنوات

عدد البيوت المهدامة	السنة	عدد البيوت المهدامة	السنة
٩٩	٢٠٠٣	٢٩	١٩٩٤
١٥٢	٢٠٠٤	٢٥	١٩٩٥
١٢٠	٢٠٠٥	١٧	١٩٩٦

٧٨	٢٠٠٦	٢٢	١٩٩٧
٩٤	٢٠٠٧	٣٠	١٩٩٨
٨٥	٢٠٠٨	٢٣	١٩٩٩
٧٦	٢٠٠٩	١٨	٢٠٠٠
٢٥	٢٠١٠	٤١	٢٠٠١
٩٧٧	المجموع	٤٣	٢٠٠٢

عدد الرخص المعطاة حسب السنوات

عدد الرخص	السنة	عدد الرخص	السنة
١١٠	٢٠٠١	١٢٤	١٩٩٤
٩٧	٢٠٠٢	١٧٣	١٩٩٥
٥٩	٢٠٠٣	٢١٣	١٩٩٦
٤٩	٢٠٠٤	١٩٤	١٩٩٧
١٢٥	٢٠٠٨	٢٥٤	١٩٩٨
١٥٢٧ رخصة بناء	المجموع	١٢٩	٢٠٠٠

المصدر- بلدية القدس

أعداد الإسرائيليين بمدينة القدس الشرقية خلال سنوات مختارة

عدد المستوطنين	السنوات
٦٩٠٠	١٩٧٢
٣٣٠٠٠	١٩٧٧
٥٩٠٠٠	١٩٨١
١٠٣,٩٠٠	١٩٨٦
١٣٧,٤٠٠	١٩٩١
١٥٧,٣٠٠	١٩٩٥

١٧٠,٤٠٠	١٩٩٩
١٧٥,٦١٧	٢٠٠٢
١٨٢,٠٠٠	٢٠٠٦
١٩٣,٠٠٠	٢٠٠٨
200,000	2010

المصدر دائرة الإحصاء المركزية لعام

جدول مصادرة الأراضي حسب السنوات باستخدام قانون الإستملاك للمصلحة العامة/١٩٤٣

المساحة بالدونم	المنطقة / الحي	تاريخ المصادرة
٣.٣٤٥	التلة الفرنسية جبل سكوبس (المشارف) رموت اشكول	٦٨/١/٨
٤٨٥	معلوت دفنا(خلة نوح)	
٣.٨٣٠		المجموع
٧٦٥	نيفي يعقوب	٦٨/٤/١٤
١١٦	البلدة القديمة الحي اليهودي فقط	
٨٨١		المجموع
٤٧٠	نيفي يعقوب	٧٠/٨/٣٠
٤.٨٤٠	رموت ألون (أراضي لفتا، بيت اكسا) شعفاط	
٢.٢٤٠	تلبوت شرق (صور باهر)	
٢.٧٠٠	جبلو(بيت جالا شرفات)	
١.٢٠٠	عطروت (قلنديا)	
١٣٠	وادي الرابطة	
١٠٠	شارع يافا	
٦٠٠	منطقة رمات راحيل	
١٢.٢٨٠		المجموع

٤.٤٠٠	بسكات زئيف(حزما بيت حنينا)	٨٠/٣/٢٠
١٣٧	عطروت قلنديا	٨٢/٧/١
٢٨٠ + ١.٨٥٠	جبل أبوغنيم	٩١/٥/١٦
٥٣٥ دونم	بيت حنينا + بيت صفافا	٩٥/٢/١
٢٤.٢٠٠		المجموع ^٣

سحب الهويات

عدد الهويات المسحوبه من المواطنين المقدسيين	السنة	عدد الهويات المسحوبه من المواطنين المقدسيين	السنة
٣٢	١٩٨٩	١٠٥	١٩٦٧
٣٦	١٩٩٠	٣٩٥	١٩٦٨
٢٠	١٩٩١	١٧٨	١٩٦٩
٤٨	١٩٩٢	٣٢٧	١٩٧٠
٣٢	١٩٩٣	١٢٦	١٩٧١
٤٥	١٩٩٤	٩٣	١٩٧٢
٩١	١٩٩٥	٧٧	١٩٧٣
٧٣٩	١٩٩٦	٤٥	١٩٧٤
١٠٦٧	١٩٩٧	٥٤	١٩٧٥
٧٨٨	١٩٩٨	٤٢	١٩٧٦
٤١٤	١٩٩٩	٣٥	١٩٧٧
٣٠٧	٢٠٠٠	٣٦	١٩٧٨
١٥٠	٢٠٠١	٩١	١٩٧٩
١٢٠	٢٠٠٢	١٥٨	١٩٨٠
٢٧٣	٢٠٠٣	٥١	١٩٨١

^٣ ارشيف دائرة الخرائط / جمعية الدراسات العربية - والجريدة الرسمية.

٣٢	٢٠٠٤	٧٤	١٩٨٢
٢٢٠	٢٠٠٥	٦١٦	١٩٨٣
١٣٦٢	٢٠٠٦	١٦١	١٩٨٤
٢٢٩	٢٠٠٧	٩٩	١٩٨٥
٤٦٧٢	٢٠٠٨	٨٤	١٩٨٦
٧٢١	٢٠٠٩	٢٣	١٩٨٧
١٠٨	٢٠١٠	٢	١٩٨٨
١٤٣٧١ عائله	المجموع		

المراجع

١. أفرات اليشيع : جغرافية الاستيطان ترجمة دار الجليل ١٩٩٠ / عمان.
٢. أسامة حلبى : المكانة القانونية لسكان القدس الشرقية، ٢٠٠٨ / الائتلاف الأهلى للدفاع عن حقوق الفلسطينيين / القدس.
٣. بلدية القدس : البروتوكولات المرفقة للخرائط الهيكلية تواريخ مختلفة / القدس
٤. تفكجى خليل : المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية / جمعية الدراسات العربية / المركز الجغرافى الفلسطينى تموز ١٩٩٤.
٥. القدس مشروع مقترح مؤسسة شومان ١٩٩٥ / عمان
٦. تهويد القدس حقائق وأرقام / مجلة دراسات فلسطينية عدد ٩ / بيروت.
٧. مجلة شؤون فلسطينية - نابلس - ١٩٩٦.
٨. نزار ايوب / د.: الحق في الإقامة آذار ٢٠٠٨ الائتلاف الأهلى للدفاع عن حقوق الفلسطينيين / القدس
٩. الموسوعة الفلسطينية : المجلد الثالث / موضوع القدس إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية ١٩٨٤ / دمشق ص ٥٠٥.

١٠. محمد محمود الديب: حدود فلسطينية دراسة تحليلية لوثائق الانتداب تونس / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / معهد البحوث الدراسات العربية ١٩٧٦ / القاهرة.
١١. معهد القدس لأبحاث إسرائيل / القدس ١٩٩٤.
١٢. Jerusalem institute for Israel studies / القدس ١٩٩٤
١٣. Statistical year book for Jerusalem — 2000-2007 / كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي للقدس.
١٤. Israeli settlement in the occupied territories Volume 18 / واشنطن / ٢٠٠٩ / D.C.
١٥. د. راسم خماسي . صراع على المسكن وقطاع الاسكان في القدس الواقع والمعوقات الاحتياجات والسياسات المطلوبة القدس ٢٠٠٦.